

النزاع القطري البحريني مثلاً

تسليع الانتماء القبلي

تدور في الأشهر الأخيرة معركة حامية بين العائلتين الحاكمتين في قطر والبحرين بعد أن اشتكى مسؤولون بحرينيون من قيام قطر بتجنيس «أفراد بعض العوائل البحرينية من خلال إغرائهم بالحصول على بعض المزايا»، ولتأكيد جدية تلك الشكوى، جاء تصريح وزير الخارجية البحريني عن أن أحد أهم أسباب سحب البحرين لسفيرها من قطر هو الجهود القطرية لإغراء البحرينيين يجنسيها. وبحسب الوزير، ترى حكومته في تلك الجهود جانبين، أولهما آمني ويتمثل في «محاولة إفراغ البحرين من أهلها»، والثاني هو التمييز بين فئات شعب البحرين، حيث أن قطر تتعامل مع موضوع التجنيس «على أساس مذهبي، إذا كان (الشخص) سنياً من قبائل عربية من أهل البحرين فإلزام بفتح، وإذا كان شيعياً فالإلزام أمامه مغلق».
تتسكك الشكاوى البحرينية من استمرار المحاولات القطرية لفرض تغيير ديمغرافي في البحرين، مدى هشاشة مجلس التعاون الذي ينتمي البلدان إليه. إلا أنها تعكس أيضاً تخطيط محاولات العوائل الحاكمة في بلدان الخليج لتأسيس شرعية شعبية لم يعد يكفي لتوفيرها تحكمها في توزيع الريع النفطية أو اعتمادها على دعم الولايات المتحدة الأميركية لها.

ملاحم تغيير في اتجاه معاكس

لا تصلح المفاهيم «القبيلة»، بتفسيراتها المتداولة، لقراءة الحراك السياسي الاجتماعي الحديث في هذه المنطقة. فمنذ عشرينيات القرن الماضي، أخذت تتهار تدريجياً الأسس التي أعطت الانتماء القبلي أهميته السياسية والاجتماعية. ولا يبدو، من منظور خلدوني، مآل القبيلة في بلدان الخليج العربية مختلفاً عنه في مناطق أو أزمئة أخرى. ف«أهل البوادي من القبائل والعصائب هم بالضرورة مظلون لأهل الأنصار».
أسهمت التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة منذ عشرينيات القرن الماضي في بروز ثلاث مؤسسات سزعت في ذلك الإنهيار. ففي الجانب السياسي التنظيمي، تأسست أجهزة حكومية وأنظمة إدارية وقانونية تطورت فيما بعد إلى مشروع مضاد للتحالفات القبيلة التي أوصلت هذه العائلة الحاكمة أو تلك إلى سدة الحكم. وأصبح لدى كل عائلة حاكمة قوات نظامية لحفظ الأمن ولتنثيت سلطتها على الأراضي التي تقع تحت سيطرتها. وبسبب التوسع التدريجي في عديد تلك القوات، توسع أيضاً تجنيد عناصرها ليشمل فئات أخرى من داخل البلاد وخارجها. وكما خسر القبلي وظيفته القتالية التي عاش عليها، فهو لم يتمكن من الانخراط في الإدارة الحكومية لعدم تأهيله، فافتتح الباب أمام التعليم من أهل المدن أو من بلدان أخرى للانخراط في تلك الأجهزة الحكومية التي كانت توسع باستمرار. أخذ الموظفون الحكوميون، تدريجياً ولكن بثبات، ورأ سبيطاً بين العائلة الحاكمة وبين قواعدها القبيلة. فلم تعد العائلة الحاكمة سيدة بين قبائل متساوية، بل سيدة على الجميع. كما لم يعد قصر شيخ العائلة الحاكمة مفتوحاً كما كانت خميته مفتوحة أمام شيوخ القبائل الذين تحالفوا معه قبل سنوات قليلة.
وفي الجانب الاقتصادي، أدى اكتشاف النفط واستحواذ العوائل الحاكمة على عوائده، إلى ازدياد الشقة بينها وبين حلفائها. فقد تحولت العائلة الحاكمة من شريك أكبر في اقتسام الغنائم إلى صاحب عمل مباشر وغير مباشر، وإلى مضدر للعلايا.

وبذا لم تعد موارد القبائل تشكل من حصتها التي تقرها لها أعراف تقاسم الغنائم، بل أصبحت مشروطة بالولاء للعائلة الحاكمة أو نتيجة لإخراط أبناء القبائل كثيرهم في المهن الجديدة التي ولدتا صناعة النفط. وفي الجانب الاجتماعي، يبرز دور التعليم النظامي في فتح الطريق أمام أبناء الفلاحين والبحارة والصيداين للعود الاجتماعي عبر الحصول على وظائف في أجهزة الدولة أو الدخول في المهن والانتقال إلى المدن.

إعادة بعث القبيلة

بعد عقود من ضмор الانتماء القبلي وهامشيته السياسية والاجتماعية، تشهد المجتمعات الخليجية عودة رسمية إلى القبيلة، لا باعتبارها جزءاً من تراث همشته تغييرات شهدتها تلك المجتمعات مليئة أكثر من ثمانية عقود، بل لتكون جداراً تسند العوائل الحاكمة به شرعية تآكلت استبدالها بسوء إدارتها لموارد بلدانها. لا يختلف ما تفعله العائلات الحاكمة مع «القبائل» عما تفعله مع مكوثات الموروث الثقافي الأخرى. فإحياء هذا الكون أو ذاك مشروط بحاجتها إليه لإسناد شرعية سلطتها أو لتفعيل أدوات ممارستها لتلك السلطة.

1974، أُجري أول سباق رسمي للجمال تحت رعاية الملك فيصل في السعودية، ولحقت بها سريعاً بقية بلدان الخليج. خلال أربعين سنة تحول «سباق الهجن» إلى حدث دوري تدعمه ميزانية الدولة وأمرء العائلات الحاكمة، وتنعقد مواسمه ويحضره آلاف المتفرجين وتبث فقراته القنوات الفضائية. بل وأصبح لهذه السباقات اتحاداً رياضياً يتولى تنظيم بطولة خليجية سنوية تحظى بدعم حكومي وبرعاية الشركات الكبرى والمصارف. ربما بدت مبادرة الملك فيصل تلك تعبيراً عن حنين غير عقلاني لماض كان الملك نفسه يعرف استحالة استعادته. إلا أن سباقات الهجن لم تدرش لجرد الحفاظ على جزء من تراث المنطقة بل لكي تسهم - مع غيرها من المبادرات السياسية والثقافية، في «تأصيل» المسار الجديد الذي أخذت مجتمعات الخليج والجزيرة العربية تسير فيه. تلك السباقات وغيرها من «الفعاليات الثقافية العادفة للحفاظ على التراث» أجهت كثيرين وفتحت مجالات عمل لكثيرين، إلا أنها لم تآت صدقة، بل في سياق يتضمن أيضاً منهجه انتهاكات حقوق الإنسان، وانتشار الفساد، وتوسيع التواجد العسكري الأجنبي في بلدان المنطقة، وإزالة معيقات الاستثمارات الأجنبية فيها، علاوة على فتح أسواق العمل الخليجية لملايين المهاجرين. وفي كل حال، لم تخضع السوق الرأسمالية لشروط الموروث الثقافي، بل أخضعت له وشروطها وتعاملت معه كسلعة، يستثمرون في جمال السباق لم يعتبروها من سلالة «ناقة صالح» بل مصدرأ يذر أرباحاً في صورة عوائد السباقات وقيمة الجوائز التي تتنافس الجمال والنوق عليها. ولهذا لا عجب أن تخضع تربية تلك النوق والجمال لأحدث التقنيات. ولا عجب أن تصل أسعار الجيد منها إلى أكثر من خمسة ملايين دولار. وفي سياق واحد من ميدان الوثنية في دبي على سبيل المثال، تيارت النوق والجمال على مدى خمسة أيام على جوائز تزيد قيمتها على عشرة ملايين دولار.

تفسيرات رائجة

تتعدد التفسيرات المتداولة حول عودة القبيلة إلى واجهة الساحة السياسية يدل بقاها كما كانت في

15 | الحلقه 3

من الفكر والممارسة الاقتصاديةين الفلسطينيين: مسار مدريد/ باريس / رام الله. وبمناسبة العيد الوطني السعودي: هل نحن مواطنون حقاً؟ وفكرة» عن إشكاليات تثيرها الطيار مريم المنصورى.

2

سوريا: خصخصة الشركات والمؤسسات العامة خطوة لم توقفها الحرب، والسلطة تكسب مرتين. وعن إغلاق المركز الثقافي الإيراني في السودان: أزمات داخلية بقطاع إقليمي.

3

قناة السويس الجديدة: ما وراء المشروع الذي تركّز عليه الدعاية الرسمية، وهل هو «حفر على التاشف» كما يتكلم المشككون؟ والاحتفاء بالحب في «حلم» بمناسبة عيد الأضحى.

4



حميد خزعل – الكويت

العقود الماضية، محصورة في مجالات تشجيع السياحة ومشاريع الأسر المنتجة أو البرامج الترفيهية في وسائل الإعلام المختلفة. أحد التفسيرات الرائجة يربط إبعاث القبيلة بهجمة خارجية تسعى لتفتيت المنطقة. تتعدد وتختلف الجهات المعادية التي يغال إنها تقف وراء هذه الهجمة لتشمل قوى إقليمية ودولية. ولتأكيد صحة فكرة التفسيرات التآمرية، يقدم أصحابها خرائط مفصلة ترسم حدوداً لأول قبلية وطلائفة جديدة تنوي الجهات الخارجية توليدها في المنطقة العربية. وتؤي تفسيرات أخرى انبعاث القبيلة باعتبارها «ردة على مشروع الحداثة»، مما يتطلب التحذير مما ستؤدي إليه من تهديد لنسيج المجتمع بل وكيان الدولة. ويضيف آخرون الانبعاث القبلي إلى جملة التداعبات

أموال النفط في الاقتصاد العالمي عبر المصارف الدولية الكبرى القيمة أو «الأوفشور»، وعبر شركات التصنيع العسكري. تترافق ذلك، ويفضل ما قدمته الحكومات من تسهيلات قانونية ودعم مالي وخاصة للمستثمرين، مع توسيع قطاعات العقارات والمقاولات والشركات الاستثمارية والمصارف. على هامش ذلك انتعشت المضاربة في أسواق الأسهم في الشركات والمصارف الجديدة جزاء ما وفرتة الطفرة النفطية من سيولة، علاوة على القروض المبسرة التي كانت المصارف تتنافس على تقديمها للمواطنين. وفرت تلك القروض مصدر ربح مضموناً لأصحاب تلك المصارف كما أتاحت لفئات مهشمة، بمن فيها ذوو الدخول المحدودة، فرصاً لدخول أسواق الأسهم والمضاربة في بورصات رسمية وغير رسمية. فصار الحلم بـ«ضربة في السوق» مشتركاً، عابراً للطبقات والقبائل والطوائف، لم تزعزعه تقلبات البورصة ولا حتى انهيارها.

الانتماء القبلي سلعة في سوق

لم يكن ممكناً - حتى لو تكالبت الجهات الأجنبية التي تستهدف بلداننا، وهما كان ضعف الطبقة الوسطى، وسوء إدارة مشاريع الحداثة - أن تعود مجتمعاتنا إلى الوراء، أي إلى ما قبل وقت كان الناس فيه يقفون على باب شيخ القبيلة ينتظرون الأمر فيحملون سيوفهم لمقاتلة أعدائه ولعنا في حصتهم من الغنيمة. لقد أعيدت القبيلة إلى الحياة وتمكن في دور جديد وبشروط النظام الرأسمالي الذي انخرطت فيه منطقة الخليج منذ أكثر من ثمانين عاماً. وهي شروط جعلت من الممكن إعادة بعث الانتماء القبلي بعد تحويله إلى سلعة يمكن المضاربة فيها. بل صار الانتماء القبلي، ضمن الأوضاع الديموغرافية في بلدان الخليج، سلعة تتنافس عليها العوائل الحاكمة في منطقة غنية. وصار من يملك هذه السلعة قادراً على مقايستها بامتيازات عينية وبدور سياسي وميكانة وثأق لغفيرة، سواء أكان ذلك الغير عربياً أو من أصول غير عربية، سواء أكان سنياً أو شيعياً أو من مذهب آخر.

يتمدد هذا التسليع ليشمل السلسلات التلفزيونية ومسابقات الشعر النبطي وغيرها من البرامج الترفيهية التي حولت تاريخ المنطقة المركب إلى ما يشبه سيناريو لسلسلة بدوي. ففيها تخفي كل اللهجات والملابس والأسماء لتبرز ما يعيد الحنين لعهد جميل كان فيه البدوي رمزاً للتلاحم الاجتماعي والاستقرار، بدوره يساهم تسليع القبيلة برمزياتها المختلفة في الساحة الإعلامية والثقافية، في تسهيل تسليعها سياسياً. وحين تنتعش الأسواق السياسية والثقافية التي تتداول القبيلة ورمزياتها، لا يتعالى عن الدخول إليها فاعل سياسي أو ثقافي. لهذا لا يثير العجب إعادة الاعتبار للانتماء القبلي ليصبح وجود اسم القبيلة شرطاً للحصول على وظائف معينة أو للترقي إلى مراتب معينة في السلك العسكري أو الأمني، أو مفتاحاً لأسبقية الحصول على مقعد دراسي أو حتى لعلاج. ولهذا أيضاً لا عجب أن ترى العائلتين الحاكمتين في قطر والبحرين تتنافسان على تجنيس أبناء «القبائل الأصلية» بدلاً من الاتفاق على إصدار تشريعات «الجندية الخليجية الوحدة».

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند - السويد، من البحرين

فيلم «شلاط تونس»

تقطيع الجسد الأنثوي في الفضاء العام

ثم نكتشف أن طفلة ترفض الذهاب الي المسجد لتدرس لأنها تخاف من الفقيه حتى أنها قالت في ملابسها.

الحل؟

تتناول لصقة وتلتصق يدها بذلك الكرسي الخشبي. وتنفلقا أهما إلى المسجد والنوق والكريسي. وهنا يكتشف الفقيه أنها صارت أعلى منه فجلب كرسيّاً أكثر علواً وجلس عليه. ولم يكن هناك حل لفصل الكرسي عن الجسد اللاصقة به إلا باستيراد مادة كيميائية من الغرب.

كان هذا خيالاً يستحيل تلخيصه، وقد رفع سقف التوقعات حول المستقبل الفني للمخرجة، فحقق فيلمها الطويل الأول «شلاط تونس» كل الآمال الموقودة عليها. هي تصور الواقع، لكن لا تصور الكلام. فاللقطات مكثفة ومركبة مما يضاعف معانيتها: ترى كلباً ميتاً وترى نهراً تطفقو عليه عوازل طيبة... ويفضل حوارات طويلة تقودها المخرجة، تتكشف «عقالية الشلاط»، والأبعاد الاجتماعية والنفسية للمؤخرة. يتدخل شخص متفقه في الدين ليؤكد أن النساء هنّ «حيائل الشيطان» لإسقاط الرجال، وأن المرأة إن سترت نفسها فلن يؤذيها أحد. تؤكد ضحية أنها شلطت رغم أنها كانت ترتدي تنورة «محفخة»، لكنها كانت سمينة، لذا لم يحسها اللباس الحثثسم.

لاختيار موقف المجتمع من مؤخرة المرأة ابتكرت المخرجة لعبة فيديو تُمكن كل واحد من الاستمتاع بجرح المؤخرات وجعل النساء يصرخن. وكان الشبان التونسيون يرددون «الشعب يريد مؤخرة من حديد». يشلطون مؤخرات النساء على الحاسوب. تصرخ النساء فيصق المتفرجون حولي. هذا جمهور نصفه في العشرين من عمره.
وبما أن السينما التي عُرض فيها الفيلم تقع في حي شعبي فقد تماهى الجمهور مع الشلاط من أول لقطة. وهكذا عثرت فجأة على عرق الذهب، فموضوعي لا يجري على الشائسة بل حولي.

كان هناك تفاعل عالٍ في ريع الساعة الأول. بعدها ساد صمت هائل. كان هذا الجمهور ثقاراً أثناء عرض فيلم

محمد بنغريز

كاتب وسينمائي من المغرب

التعامل «المثمر»: تأويلات

لدى تنتياهو نظرية استراتيجية ليست جديدة، لكنه ما كان ليجاهر بها كما فعل منذ أيام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لولا «الحرب الدولية على الزهاب»: «هناك فرصة تاريخية سانحة حالياً تتمثل بإدراك بعض الدول العربية الهامة لوجود مصالح مشتركة مع إسرائيل ومخاطر مشتركة تتمثل بإيران والإسلام المتطرف (...) إقامة شراكة بين هذه الدول وإسرائيل هو من أجل ازدهار الشرق الأوسط بأسره، وستساهم أيضاً في التوصل إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين». تابع وزير الدفاع الإسرائيلي موشى يعلون موضحاً: «الأفق السياسي للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يكمن في التغييرات في منطقة الشرق الأوسط وليس في مفاهيم قديمة انهارت مرة تلو الأخرى على مدى 20 عاماً»، وهو يقصد أوصلو الذي تم إبرامه ثم سوفه برعاية واشنطن. لم تر الأخيرة في كلامها عيباً، بعكس توبيخها لحمود عباس الذي قال في الندوة الدولية نفسها: «أن لهذا الاحتلال الاستيطاني أن ينتهي الآن»، وأضاف: «من المستحيل... أكرر... من المستحيل العودة إلى دوامة مفاوضات تعجز عن التعامل مع جوهر القضية» يديهي أليس كذلك؟ ليس هذا رأي وزارة الخارجية الأميركية التي قالت للتحدة باسمها: «كان في خطاب الرئيس عباس اليوم توصيفات مهينة، هي في العمق مخيبة للآمال، ونرفضها. مهينة؟ لعله تعبير «الاحتلال الاستيطاني»! ولعل أبا مارن كان عليه الاستمرار باعتماد صيغ من قبيل «جيرائنا».

للحرب على الإرهاب فائدة واحدة على الأقل: توضيح الخطة الإسرائيلية لمن كان يحسن الظن بمصادرة الأراضي، وأخرها «فقل» (هكذا يكون الكلام للعذب وغير الهين) 14 ألف بدوي فلسطيني من أراضيهم في شرق القدس إلى قرب أريحا، ولنعويدهم على حياة المجتمع العصري» (نصاً والله العظيم)، وبالقول الجماعي (تطهير الزهاب» بحسب يعلون الذي يرفض أن «يترك الضفة لتصبح مرتعا له كما هي غزة»، وهذا كله كان يعرفه الفلسطينيون، لكنه كان ملغواً بورق هدايا اسمه أوصلو...

المهم الآن كشف الشركاء العرب الذين تعتد بهم إسرائيل لخلق شرق أوسط جديد (عذنا)، نعرفهم طبعاً تخميناً، وأيضاً من خلال أخبار تنسرب عن اجتماعات وتنسيق لكن، ما دامت الأوضاع خربة، وما دام الحابل والنابل مختلفين، ففة «فرصة سانحة» أيضاً لردعهم، تتيبناً لحرمان مفيدة وكرد في آن واحد على «داعش» وعلى هؤلاء التجبرين في الأرض.

نهلة الشهال

ملف

في عصر التحرر الوطني..

صعود الفكر والممارسة الاقتصادية للفلسطينيين وسقوطهما

مسار مدريد- باريس- رام الله للاقتصاديات الفلسطينية (III)



منذر جوابرة - فلسطين

على الرغم من الضعف الشديد الذي لحق بمنظمة التحرير الفلسطينية المنفية، وأصلت المنظمة، في أعقاب عزلتها التي تلت حرب الخليج في العام 1991، مقاومة مؤتمر مدريد للسلام الذي تلا تلك الحرب وأطلق مفاوضات سياسية دخلت الآن عقدها الثالث. وهذه «العملية» المتناولة تطووي بحدّ ذاتها على مفازسلة بين سعي إلى التحرر الوطني من خلال المقاومة وسعي إليه من خلال التعاون، وهو ما نشهد اليوم أكثر من أي وقت مضى نتائجه الكارثية. لكن هذا الإزغام الموروث لا يبدو كافياً لتفسير المخاطرة وقعت والإنتقال اللذين عهدت إليهما المنظمة حين أسست «بيروتوكول العلاقات الاقتصادية» مع إسرائيل في باريس العام 1994، ملحقاً باتفاقيات أوسلو.

حتى حين سيق المفاوضات الفلسطينية إلى اتفاقية سرية مع إسرائيل في أوسلو 1993، كان واحد من المسؤولين الرسميين (هو أحمد قريع، أبو الدكير الذي لم يشغل بالصدفة منصب مدير عام صامد والقسم الاقتصادي في منظمة التحرير) يضع في تونس اللمسات النهائية على إنجاز المنظمة الكبير الذي قاده يوسف صايغ وفريق خبراء فلسطينيين، وبدأ في العام 1991. كان «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994-2000» (PDP)، منسجماً تماماً مع ذلك الصنف من الاقتصاد المبتدع. اقتصاد الخيرات العائمة والعدالة الاجتماعية الذي كان ماركس مسجلاً للصايغ، كما كان منسجماً فكراً مع تراث «الوطنية الاقتصادية» لدى منظمة التحرير الفلسطينية ويعكس الشروط والمتطلبات اللازمة لإقامة اقتصاد فلسطيني يتوجه

نحو إنهاء الاحتلال والتعبية بدلاً من العمل على التكتيف معهما. غير أن «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» كان في الوقت ذاته عودة إلى الوراء واندفاعاً إلى الأمام نحو حقبة مختلفة، إنما في لحظة أطلق فيها العنان لقوى الليبرلة الاقتصادية العالمية وراحت أصولية الأسواق تتمتع بتربعها على القمة.

البنك الدولي يدخل إلى المشهد

في تلك الحقبة، شهدت الانتفاضة الأولى سلسلة من مبادرات الاعتماد على الذات الشعبية والدعومة، من ضمنها مقاطعة الوظائف في إسرائيل والبضائع الإسرائيلية، وإضرابات التجار، والامتناع عن دفع الضرائب، وعودة واسعة إلى الزراعة وظهر ما يسمى بـ«الاقتصاد المنزلي». لكن كان من الصعب أن يصمد الفلسطينيون اقتصادياً، وحتى لو تأخر الاقتصاد الإسرائيلي بعض الشيء، ما كان يقفدور البنية الاجتماعية الفلسطينية أن تحتمل الإنتقام والعقاب الجماعي الذي لا هواده فيه، ولا بمقدور التنظيم السياسي تحويل ذلك إلى استراتيجية قابلة للحياة على المدى الطويل، خصوصاً بعد حرب الخليج و«الإغلاقات» الإسرائيلية المقامية الأولى. وفي هذه الأثناء، كان انتفاخ قادة منظمة التحرير الفلسطينية يتزايد تجاه أي صيغة من شأنها أن تعيدهم إلى فلسطين وتحقق ما يعتقدون أنها ستكون مرحلة انتقالية قصيرة إلى الاستقلال. جرى «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» حتى تعديله في آخر لحظة ليُشمل «مرحلة انتقالية» من الحكم الذاتي من دون تغيير مبادئه أو أهدافه أو

مؤسساته، لذلك، وفي استرجاع لما كان، ليس من الصعب أن نرى لماذا لم نتح «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني» الذي يمثّل ذروة فكر الجيل السابق، فرصة ما أن دخل البنك الدولي المشهد في العام 1993.

لا يمكن هنا أن نقتفي بما يكفي من العمق القصة الكاملة لإتزانق المنظمة نحو الليبرالية الجديدة وهي محتصرة عن نوع القرارات التي اتخذت في ذلك تحتاج في جميع الأحوال بحوثاً جديدة لفهم الحسابات التي كانت في ذلك الوقت. ولا شك في أنّ التحوّل الواضح في تلك السنوات القليلة من «الصمود من أجل التنمية» في «برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» إلى «التنمية من أجل السلام» (مدار بحث أولى الدراسات التي أجراها البنك الدولي في العام 1993) يعطي فكرة مختصرة عن نوع القرارات التي اتخذت في ذلك الحين. ثمة جدال جرى مؤخراً بين الفلسطينيين عمّا إذا كانت «الفاضية» (نسبة إلى سلام فيّاض) في بعدها الاقتصادي مجرد مرحلة متقدمة من «العرفانيّة»، ما دام عرفات قد وافق على جميع الاتفاقات الاقتصادية التي أبرمت مع إسرائيل ولم يبق على فيّاض سوى أن يصل بها إلى نتائجها المنطقية. وفي النهاية، فإن مشروع فتح الاقتصادي لم يكن يوماً مشروعاً اشتراكياً، بل إن «صامد» كانت تطمح إلى العمل وفق معايير السوق. ومع أنّ برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني» ربما كان برنامجاً تنموية وطنية سليمة، فإنه لم يكن قطعاً تحطيماً مركزياً أو وثيقة راديكالية، وربما تكون السلطة الفلسطينية في أيام فيّاض قد شهدت مزيداً من المركزية ووضوح الوظائف المالية

في ظل وزير للصالية/ رئيس للوزراء (بدلاً من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية)، الأمر الذي يعود في قدر كبير منه إلى طلب الجهات المانحة وصندوق النقد الدولي. لكن جوهر الفلسفة والسياسات الاقتصادية لدى السلطة الفلسطينية في ظل بروتوكول باريس بقي ثابتا على مدى السنوات العشرين الماضية، على الرغم من التحول التدريجي نحو اليمين في السنوات الخمس/ السبع الماضية.

لعل الأمر الأكثر أهمية هو النظر في الخيارات المحدودة التي كانت مطروحة أمام قيادة وطنية (وحركة مقاومة منمكة) في أوائل تسعينيات القرن العشرين. كانت هذه الحدود والقيود واضحة سواء من حيث القدرة على مقاومة الشروط التي يملها «ترسيخ السلام» أم من حيث القدرة على تدبّر عيش نحو 3 ملايين فلسطيني مع مؤسسات كانت قد بُسّط في الخفي وعلى عجل وبصورة متقصصة. أمّا الفرصة التي وفرتها أوسلو لرأسمال «الفلسطيني المهاجر» لإعادة ربطه ثانية بالمنظمة، إنما في داخل فلسطين هذه المرة وضمن برنامج اقتصادي واستثماري مشترك، ففنت أنه لم يكن أمام منظمة التحرير الفلسطينية سوى أن تختفي للربح الساندة، ناهيك عن إلقاء الأهتمام لموجة العولمة المتعاظمة وتنامي نفوذ المؤسسات المالية الدولية.

رجا الخالدي

باحث من فلسطين مشارك في مركز دراسات التقنية في جامعة بيرزيت

مواقع / إصدارات

المشروع العراقي للترجمة

في غضون سنة واحدة فحسب، تمكنت مجموعة من الشباب العراقيين من جذب أكثر من 40 ألف متابع على صفحتهم الفايسبوكية في «المشروع العراقي للترجمة». المشروع لا يزال إذا في طور التشكل، يكتفي القيمون عليه حتى الآن بصفحة فيسبوكية، لكن نشاط وحركة الصفحة وغازرة المواد المترجمة، تنبئ بأن هذه ليست سوى الخطوة الأولى من مشروع أكبر.

المشروع تطوعي، وغير ربحي، ولا ينتمي إلى جهة محددة. وهو يهدف لإثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، ويسعى لإبراز قدرة العلوم على تنمية الشباب وتوجيههم للإطلاع والقراءة. وبحسب التعريف، فهو يعمل على «تبسيط المعرفة وجعلها في متناول وعي القراء الشباب وذلك من خلال ترجمة العلوم المختلفة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية»، ما يعني «رفع مستوى الثقافة الأولية لدى الناس» من خلال ترجمة الأخبار والمقالات والوثائقيات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والتاريخية.

ويرد في إحدى فقرات التعريف ما يشبه التحوط ضد الاتهامات: «نظراً لاختلاف الثقافة الأجنبية عن الثقافة العربية، في المعتقدات والمبتنيات الفكرية، لا بد لنا من أن نشير إلى أن الترجمات التي ربما لا تتسجم مع أفكارنا الموروثة، لا تمثل بالضروة رأي المشروع أو المترجمين، إنما هي نقل أمين للمعرفة»... ما يوحي بوعي أو بفهم من قبل هؤلاء الشباب للعقبات الفكرية والمعتقدية، من دون الرضوخ لها.

على صفحة «فايسبوك»، يمكن ملاحظة غزارة المواد المترجمة، والتي تنشر بشكل دوري وغير متقطع، فيكاد لا يمر يوم من دون ملاحظة مادة جديدة، بينما يلاحظ أحياناً نشر مواد مترجمة كل ساعتين. يبدو واضحاً حجم التفاعل مع هذه المواد من خلال مشاركتها والتعليقات عليها. والتنوع كبير في المواضيع المترجمة، مثلاً ينشر «المشروع» موضوعاً مترجماً عن أبرز المترجمين العالميين، البريطاني روبرت هون، كجزء من سلسلة بعدها فريق «المشروع العراقي» عن أبرز المترجمين العالميين، ويُلحق المادة، بمادة أخرى مترجمة عن تنظيم «الدولة الإسلامية»، وهي تجميع لعدد من المقالات والدراسات المنشورة في صحف «نيويورك تايمز» و«الغارديان»، ومجلة «ذي إيكونوميست»، وترفق المادة، بمجموعة من صور «الإنفورافيكس» لتسهيل الاطلاع على المادة. ويعطي «المشروع» أهمية للثقافة وإن كان الجانب العلمي يحظى بالخير الأكبر من العمل، فمثلاً يقدم فريق «المشروع» مقترحاً لتلغتين كتابياً ورواية أجنبية مترجمة كـ«1984 لجورج أورويل، و«لن تقرع الأجراس» لإرنست همنغواي، و«الحرب والسلام» لتولستوي و«العقد الإجتماعي» لجان جاك روسو. ويرفق الاقتراح بالجملة التالية «لا تستطيع القراءة على شبكة الانترنت أن تحل مكان قراءة المؤلفات الكلاسيكية».

http://on.fb.me/1rl7OWg

فكرة

في غفلة من مريم

بينما كانت المرأة تقوم بعملها جواً كقائدة لسرب طيران حربي إماراتي، جرى أرضاً تفتيتها أسفل كدسة من التصريحات والآراء والبيانات. بخبطة يد أبطحت صور «داعش» وأخباره والنقاشات حول، والاضربات الجوية الأميركية للعراق وسوريا، و«مشاركة دول عربية إلى جانب أميركا ودول أخرى في قصف مواقع تنظيم الدولة الإسلامية»... ليحط مكانها السجل حول الرائدة الطيارة الإماراتية مريم المنصوري.

بدأت القصة مع تداول صور لطيارة محببة دُلبت بتعريف أنها أول امرأة تصف مواقع لتنظيم «داعش» في سوريا. وكالة الأنباء الإماراتية «وام» أهدت خير مشاركتها في الضربات الجوية ضد التنظيم. طار النقاش. استعرع بين معترضين بشدة ومرخبين بشدة تويتير حفل بالتفريعات التي جاءت على شاكلة «هيا علمي أولئك الأوياش درساً، لتقابلها هذه طائرة إماراتية مجرمة»... كان المبتغى من الصورة «الرسمية» إظهار بعض حادثة في التعاطي مع المرأة التي تجارط في كل المجالات، على النقيض لما يرتكبه تنظيم داعش من تكتيل مخصوص بالنساء.

الدشش بداية هو تعليق قاة «فوكس نيوز» الأميركية التي سرخ بعض مذييعها من مشاركة مريم الصحافية كيميبرلي غويلفويل. أعدت تقريرا إمتاز بـ«ذكورية»، هائلة (وإن بدا أنها غير مدركة لذلك)، قالت: «هاي داعش، تم قصفكم على يد امرأة (...) هذا مثير جداً، امرأة قامت بذلك. أنا أمل أن الضربة كانت مؤلثة جداً».

بدوره، زميلها في القناة نفسها غريغ غوتفيلد أطلق سلسلة نكات مسيئة، «الشكله هي أنها بعدما قامت بعملية القصف، لم تكن قادرة على ركن الطائرة»، في سخرية من قلة دراية النساء عموماً بسوق السيارات، وفق ما هو شائع (بغض النظر عن صحته)، وهي نكات متداوله عن نساء أميركا وفرنسا ومجل العالم. إيريك بولينج، الصحافي في القناة، اعتذر: «عند عودتي إلى المنزل بعد تصوير الحلقة، رمقني زوجتي بنظرة تعبر عن غضبها. يا سلام! من حسن الحظ أن زوجته ادركت. كما أرسل ستون من «الحاربين الأميركيين القدامى» رسالة استنكار لتلك «الدعابات غير الضحكة»، واعتدروا من مريم. وقالوا إن تلك التعليقات أثارت استياء في الرأي العام الأميركي لدى النساء والرجال. يفترض أن يكفيها ذلك كرهًا اعتبار. ولكن باعتذار أو من دونه، فقد اكتشفت بلحظة ذكورية مرعبة لدى هؤلاء «التحضرين» تذبني القيم الساندة لدى «داعش» وسواه، حيث قُصف امرأة للرجال أشد إذلالا من سائر القصف، وفيه تحقير مضاعف.

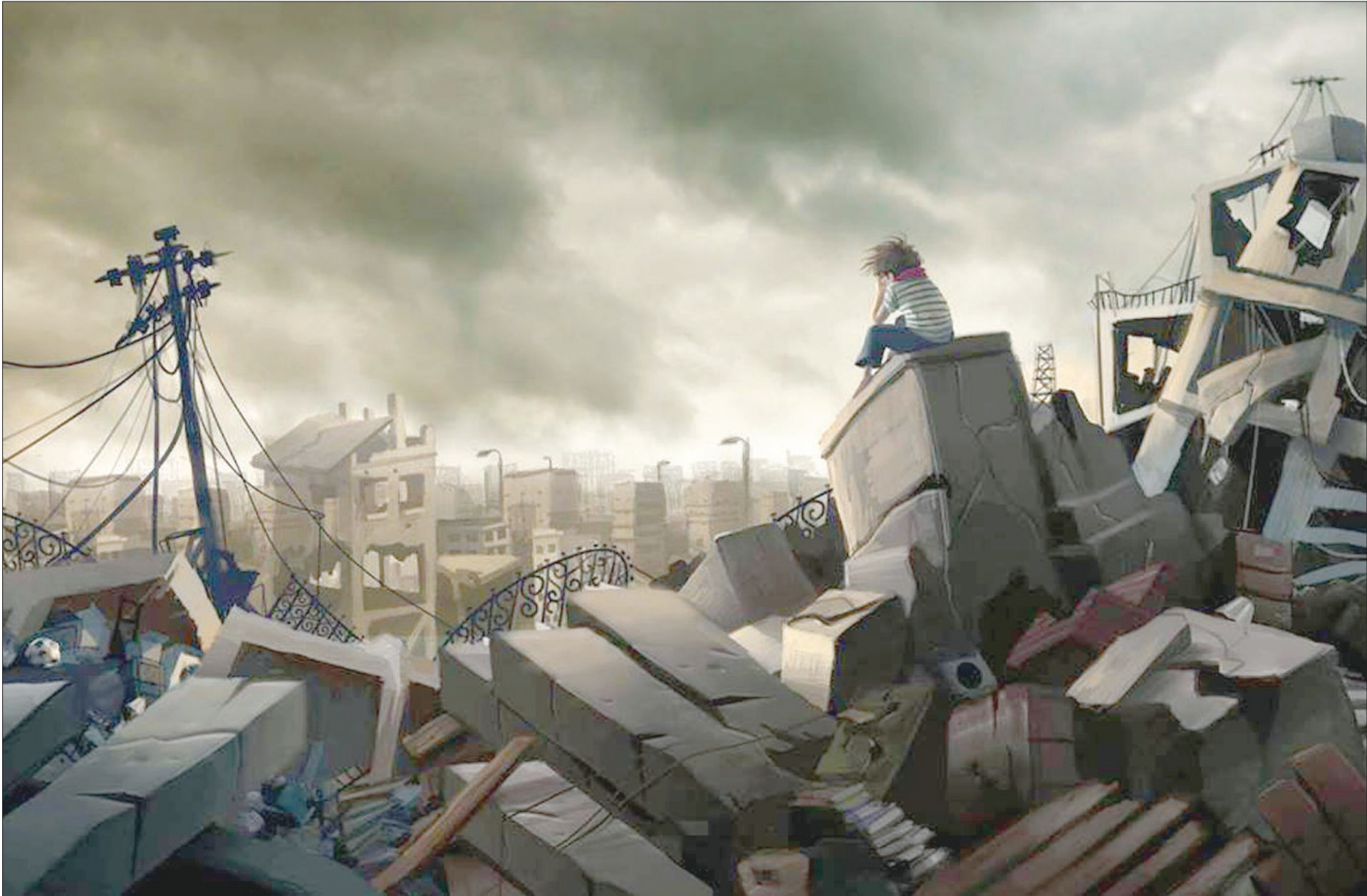
بينما على صعيد آخر، خرجت عائلة المنصوري ببيان مطوّل تقول بما حرقته «نحن أبناء عائلة المنصوري في دولة الإمارات العربية المتحدة نعلن للملأ براءتنا من اللدعوة مريم المنصوري وكل من يشارك في العدوان الدولي الغاشم على الشعب السوري الشقيق، وعلى رأسهم الابنة العاقه».

اختلفوا بالسياسة، فطردوا المرأة من حضن العائلة لم يفعلوا لأنها اختارت أن تكون عسكرية وضابطا طيارا، وهو خيار يتحضن كسرا لكثير من الأفكار الساندة المسيئة والتابوهات. وردة عليهم تلك تعارض مع ما قالته وكالة الصحافة الفرنسية بأن ضابطاً في التحالف الدولي لضرب «داعش»، عبّر عن مفاجآته عندما اتصلت به الرائد المنصوري لطلب إعادة تعبئة الوقود في الجو. امرأة عربية هناك؟؟ «التحضرورن»!

زينب ترحيني

32 مليون ريال (حوالي 8.5 ملايين دولار) هو حجم التداول في سوق الصرافة لموسم الحج هذا العام، واحتل الدولار الأميركي الصدارة بنسب تداول تصل إلى 60 في المئة، فيما احتل اليورو المركز الثاني بنسبة 30 في المئة، وسجل انعدام وجود العمليتين السورية والليبية.

سوريا: الخصخصة خطوة لم توقفها الحرب



بسام إمام - سوريا

ثم، وفي أواخر شهر أيار/ مايو من هذا العام، أعلن ممثل وزارة السياحة في هيئة الاستثمار السورية، محمد الحمصي، أن الدراسة التي أعدها بشأن تطوير الشركة السورية للسياحة صارت جاهزة، وتهدف إلى تحويل الشركة إلى شركة قابضة تشمل شركات عدة مثل شركة النقل البري السياحي ضمن المحافظات والدول المجاورة، وشركة سلسلة محطات تزويد الوقود النموذجية بين المحافظات، من خلال بناء وشراء المحطات بما لا يقل عن 25 محطة، وشركة الطيران السياحي، وشركة إدارة وتشغيل المنشآت السياحية والفقارية وما يتبع لها. إضافة إلى عدد من المكاتب السياحية التي تقدم خدمات مثل حجوزات الطيران والخدمات السياحية من خلال الرحلات، خدمات الحج، العمرة، وما يتبع لها من استئجار وتملك فنادق في مكة والمدينة المنورة. على إثر تلك الدراسة تم تشكيل لجنة فنية من داخل وزارة السياحة السورية ومن خارجها، مهمتها تقييم وتقدير الأملك العينية للشركة، ومعرفة رأسمالها العيني المتوافر حالياً. وسيزيت خلال شهر تموز/ يوليو من العام الحالي إحدى الصحف الرسمية السورية خيراً مفاده أن لجنة برئاسة وزير النقل وعضوية بعض الجهات المعنية تدرس تحويل مؤسسة الطيران المدني إلى هيئة عامة إدارية، وذلك بموازاة موافقة مجلس إدارة مؤسسة الطيران العربية على مقترح بتحويل مؤسسة الطيران السورية إلى شركة مساهمة

قابضة حكومية بعدما وصلت إيرادات المؤسسة العامة للطيران المدني، حسب ما أعلنه مديرها العام في نيسان/ أبريل من العام الماضي من الرسوم الضريبية وحدها في المطارات السورية إلى 1.1 مليار ليرة.

ليست مسألة ربحية

لم تكن حصيلة الأعمال النهائية لمؤسسات القطاع العام هي الشفيح إذاً على مقياس الجنوح إلى الخصخصة من عدمه، بل العكس هو الصحيح. فلقد بدأت السلطة بخصخصة المؤسسات العامة الراححة فعلياً. وهذا ينطبق على مؤسسة الطيران السورية ومؤسسة الاتصالات، مثلها في ذلك مثل المصارف الحكومية بعدما أوضحت البيانات الرقمية الحديثة ازدياد ودائع المصرف العراقي السوري حتى نهاية العام الماضي بمقدار 12 مليار ليرة، وذلك مقارنةً مع حجم ودائمه خلال العام 2012. كما بلغ معدل نمو الدوائج للعام الحالي 106.5 في المئة، مقارنةً مع حجمها خلال العام الماضي.

كما وثق المصرف التجاري السوري أرباحاً تراوحت بين 18.5 مليار ليرة إلى 25 مليار ليرة سورية قبل احتساب الضريبة والاحتسابات واقتطاع المؤونة لمواجهة المخاطر المحتملة، وحقق نسبة سوية بالليرة السورية وصلت إلى 33 في المئة مقابل سوية بالعملة كافة بلغت 34 في المئة أي بزيادة عمًا حدهد مجلس النقد والتسليف.

التي تعمل فيها المصارف الخليجية وعلاقتها بسلطات دولها. ثم جاءت الخطوة الأميركية بتغيرم بنك «باريبا» الفرنسي تسعة مليارات دولار لتعامله مع السودان وإيران لن يوفر الحجة لعدم التعامل المصرفي مع السودان خوفًا من عقوبات مماثلة. وهكذا أدت تلك الوجة من الحراك الثوري إلى ضربيتين مزدوجتين، داخلية وخارجية للنظام في السودان؛ الإلحاح على تلبية الاستحقاقات المؤجلة بالتحويل الديموقراطي الداخلي، ثم أحكام لحفلات الحصار السياسي والاقتصادي الخارجي والإقليمي. ولا يمكن النظر إلى قرار إغلاق المركز الثقافي الإيراني خارج هذا الإطار.

بعض التاريخ

تعود أول محطة رئيسية للعلاقة الثنائية بين إيران والسودان إلى العام 1974، عندما قامت الخرطوم بإبان عهد الرئيس الأسبق جعفر النميري بافتتاح أول سفارة لها في طهران، وذلك على أيام الشاه، وفي إطار تعديل مسار سياسة السودان الخارجية وتعزيز صلته بالمعسكر الغربي، إثر الانقلاب الشيوعي فيه قبل ذلك بثلاث سنوات. وأبرز خطوة في هذا الاتجاه كانت إعادة السودان لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة التي كانت مقطوعة منذ حرب 1967. واكتسبت هذه العلاقة بعداً اقتصادياً، خاصة أن النفط الإيراني كان الوحيد الذي تستخدمه مصفاة بورتسودان. لكن بعد أزمة الطاقة التي أعقبت الحظر النفطي العربي في 1973، واهتمام الشركات بأسواقها الرئيسية التي لم يكن السودان من بينها، بدأت تحدث في البلاد أزمات وقود متلاحقة، الأمر الذي دفع الخرطوم إلى السعي للحصول على قروض تخصصها لاستيراد الوقود. وكانت طهران من أوائل الأبواب التي تمّ طرقها، حيث قدمت مبلغ 60 مليون دولار، وهو القرض الذي لم يقم السودان بتسديده قط، كما أن فوائده تراكمت لتتجاوز أصله.

.. ثم مع الثورة الإيرانية

مع اندلاع الثورة الإيرانية في أواخر سبعينيات القرن الماضي، كان نظام النميري قد دخل في سلسلة من

الأزمات السياسية والاقتصادية، ووجدت القوى المناوئة له، خاصة ذات الخلفية الإسلامية، مثل الصادق المهدي سماء السياسة السودانية آنذاك، الهاماً في تلك الثورة الشعبية. لكن النميري رأى في تحركات تلك القوى تهديداً مباشراً لحكمه، ودفعه هذا الموقف إلى القيام بخطوة معاكسة، وهي مساندة العراق في حربه ضد إيران، وهي مساندة تجاوزت الجانب السياسي والدبلوماسي إلى السماح للمتطوعين السودانيين بالقتال إلى جانب العراق، علماً بأن الخطاب الرسمي كان يقوم على معاداة البحث وفكره وحظر أي نشاط له في البلاد.

وبعد طاحة النميري إثر ثورة شعبية في 1985، وقيام حكومة برلمانية منتخبة تولى رئاستها الصادق المهدي، عمل الأخير على ما أطلق عليه إعادة التوازن إلى علاقات المعسكر الغربي وتقوية الجسور مع إيران، وهو ما توجّ بزيارة قام بها المهدي لإيران في العام 1987 كانت إحدى ثمراتها موافقة الخرطوم على قيام طهران بفتح مركز ثقافي في البلاد، من بين مهامه نشر المطبوعات الإيرانية، والترتيب لزيارات إعلاميين سودانيين ورموز ثقافية لإيران، وتقديم منح أكاديمية للدراسة. ثم جاء تولي الرئيس عمر البشير للسلطة إثر انقلاب عسكري في 1989 من سنوداً من قبل «الجبهة القومية الإسلامية» التي خرجت من عباءة تنظيم الإخوان المسلمين. وبعد خمسة أشهر من توليه السلطة، قام البشير بأول زيارة له لطهران ليدفع بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة أعلى، خاصة والنظام الجديد يرى في حركة التمرد التي يقودها جون فرنق تهديداً لهوية البلاد الدينية والثقافية، وإنها مدعومة من الغرب والكنائس، الأمر الذي يتطلب تحالفات مضادة تبدو طهران مؤهلة لها لجهة مواجهتها مع الغرب واستقلالية قرارها وتمائل النظامين في طبيعتهما.

نظرة استراتيجية

طهران بدورها نظرت إلى العلاقات مع الخرطوم من منظور استراتيجي يشمل، إضافة إلى الدائرتين العربية والإسلامية، تلك الأفريقية، بسبب الموقع الجغرافي

الاستراتيجي للسودان في القارة، خاصة أنه يحظى بعضوية مجموعة الكوميسا لشرق ووسط أفريقيا، ويتمتع بالتالي بإعفاء من الضرائب للسلع الواردة منه، وهو ما يشكل حافزاً يمكن لطهران الاستفادة منه. لكن ذلك ظل خياراً نظرياً لم يترجم فعلياً. واتخذت العلاقة منح صاعديا وصل إلى قمته بالزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني إلى السودان في أواخر العام 1992، وهي الزيارة التي صاحبه فيه وفد وزاري كبير واكتسبت بعداً عسكرياً واضحاً من خلال تمويل إيران شراء أسلحة صينية للسودان بمبلغ 300 مليون دولار، وتقديم الخبرة الإيرانية لمساعدة «كتائب الدفاع الشعبي»، التي تشكل ظهيراً عسكرياً للجيش.

ومن المفارقات أن أحد قادة الدفاع الشعبي وقتها، وهو وزير الخارجية الحالي علي كرتي، هو من دفع باتجاه إغلاق المركز الثقافي الإيراني، وذلك بسبب إمسائه بملف علاقات البلاد الخارجية ومعاتته من العزلة الدبلوماسية التي يعيشها السودان والبيروت المتنامي مع الدول الخليجية التي تعيش فيها أكبر الجاليات السودانية في المهاجر، كما أن تلك البلدان تمثل أكبر مستثمر في السودان.

لكن علاقات البلدين في الجانب الاقتصادي لم تشهد تطوراً يُذكر، فلم يتحقق الوعد الإيراني في تسعينيات القرن الماضي بالتعاون في تسريع إنتاج النفط من خلال مشروع تطوير حقل هيليج في جنوب غرب البلاد، ليبدأ إنتاج 25 ألف برميل يومياً بكلفة 196 مليون دولار، كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بقي يتراوح في حدود 50 مليون دولار في المتوسط، وهو ما دعم حجة المناوئين.

بقيادة وزارة الخارجية، بان السودان لا يستفيد من العلاقة مع طهران، وأن المظهر العسكري لتلك العلاقة في مجالات التدريب والصناعات الحربية وفتح الباب أمام السفن الحربية الإيرانية لزيارة ميناء بورتسودان من وقت لآخر (آخر زيارة كانت في أيار/ مايو الماضي) يتعكس سلباً على علاقات السودان الخليجية، وفي واحدة من الرسائل المعدة بعناية، قامت الرياض العام الماضي بمنع طائرة البشير الذي كان متوجهاً إلى طهران لحضور حفل تشييب الرئيس حسن روحاني، من عبور الأجواء السعودية متعلقة بعدم حصول الطائرة على التصديقات اللازمة لذلك.

عدا عن أن مصرف التوفير سجل حجم ودائع بلغ 4.7 مليار ليرة حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي. وبلغ عدد القروض المتتمية التي منحها خلال الماضي نحو 34716 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت 11 مليار ليرة سورية.

كما وصل المصرف الزراعي خلال العام الماضي تمويل القطاعين الخاص والتعاوني بمبلغ قدره 5 مليارات ليرة، عدا عن 40 مليار ليرة مؤلها للمؤسسة العامة لتجارة الحبوب وتصنيعها بهدف شراء وتخزين الحبوب من الفلاحين، كما مّول المصرف المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بمبلغ وصل إلى 20 مليار ليرة.

ومثلما تتوأنب اللجان قبل كل خصخصة خُسم أمرها لتدرس مثالب تحويل الشركات، والمؤسسات العامة إلى شركات مساهمة بحجة عصرنتها قبل إدراج أسهمها في البورصة، فتكون عرضة للبيع لاحقاً كذلك وثبت الحرب، فكانت غطاءً وازلاً مثالياً يحجب فهم ما يحدث فعلياً على مستوى الاقتصاد الجزئي، وإعادة ترتيب مكوناته. هنا تكسب السلطة مرتين، وتبدو بريئة مرتين: مزة بحجة اللجان المختصة التي ورطتها، ومرة بحجة الحرب التي ورطت الكل بها.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

البعد الداخلي

خطوة إغلاق المركز الثقافي لا يمكن النظر لها عبر المنظور الخارجي فقط، وإنما هناك المكون المحلي المتمثل في حدوث تملل واضح من بعض المجموعات الدينية الصوفية والسلفية، حتى وصل الأثر إلى دعوة السلطات إلى منع زيارات كانت تعزّمز بعض رموز التيار الشيعي السوداني القيام بها إلى بعض الأقاليم، مثلما حدث في ولاية النيل الأبيض قبل شهر عدة، وهو ما دفع بعض السياسيين لاعتبار أن إضافة أزمة جديدة، وثمة العديد من الملفات الساخنة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لا تحتاج إلى إضافة أزمة جديدة. وثمة تشكيك في قدرة خطوة الإغلاق هذه على محاصرة التيار الشيعي الثاني في السودان، لكونه نجح في استقطاب بعض الفئات المستغتر من صحافيين وأساتذة جامعيين وقضاة، يمن لهم القدرة على الحركة والتأثير، كما يوجد تخوّف بأن تتجه الحكومة إلى حظر التشيع، الأمر الذي سيدخلها في مواجهة مع منظمات حقوق الإنسان وحرية الاعتقاد. ردّ الفعل الإيراني على القرار كان هادئاً، وأرجعه مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى تجاذب بين بعض أركان الحكم في السودان، مؤكداً أن العلاقات بين البلدين لم تتأثر. ويفسر ذلك من قبل بعض المحللين بالتوجه الجديد لدى طهران إلى التخفف من بعض الأحمال، مثل علاقاتها بالسودان، وذلك في إطار تركيزها على ملف مفاوضاتها مع الغرب.

لكن قرار الإغلاق ذاك لم يجد حتى الآن ردّ الفعل والترحيب للمؤلمين خليجياً على شكل تخفيف لإجراءات الحصار الاقتصادي مثلاً. ويبدو أن العواصم الخليجية تنتظر نتائج الحراك السياسي الداخلي عبر مبادرة الحوار الوطني التي طرحها البشير مطلع هذا العام، ويبدو أكثر التحمسين لها الدكتور حسن الترابي الذي لا تكن له الدول الخليجية ودأ، وتعتبره من رموز حركات الإسلام السياسي التي تتأزّها في كل مكان.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

2 مليون هو العدد الذي سيصل اليه الحجاج يوم التروية (الخميس). وأعلنت الرياض عن نشرها أكثر من 75 ألف عنصر أمن لحمايتهم. علماً أن الحجيج القادم من خارج المملكة انخفض هذا العام إلى 900 ألف بالمقارنة مع مليون و200 ألف في العام الفائت.

قناة السويس الجديدة: ما وراء «الحفر على الناشف»

«الحفر على الناشف (الجاف)» هي العبارة الأوسع انتشاراً في التعليقات الساخرة للشباب المعارض لمشروع تطوير قناة السويس، الذي يرتبط به جانب كبير من دعاية نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي. والتعبير يشير إلى نخط حفر القناة الجديدة وفقاً للموصل الهندسي الوارد في احتفال إطلاق المشروع مطبلع الشهر الماضي، بحضور السيسي. لكن السخرية منه تتضمن إحياءات جنسية واضحة يتم استحضارها عادة للحط من هيبة الرؤساء في مصر. ومع ذلك فتناول ساخر من هذا القبيل لا يكفي وحده لتوضيح سياق مظاهرات المشروع، لسبب بسيط هو أن الحفر الجاف لا يغييب المشروع، كما لا يتم بالضرورة كوسيلة «لنصب الحكومي» على غرار مشروع جهاز علاج فيروس سي والإيدز، الذي ادعى الجيش ابتكاره. مشروع قناة السويس لا يغييبه من حيث المبدأ كونه «على الناشف»، تماماً كما لا يغييبه - من حيث المبدأ - أنه ممول من حياضات استثمارات. ومن المستبعد وقوع ما يجري تداوله على نطاق واسع من احتمال تعثر الدولة في الوفاء بالتزاماتها نحو حملة الشهادات، سواء على صعيد تسديد العوائد كل ثلاثة شهور أو على صعيد أصل الشهادات حين يحل أجلها بعد خمس سنوات.

وما يجب أن يناقش حقاً ليس إن كان حفر قناة جديدة ضروري أم لا. فمن حيث المبدأ، من البديهي أن تعمل الدولة على رفع تنافسية قناة السويس مع بقية طرق التجارة الدولية عبر تخفيض المدة التي يستغرقها مرور السفن. ما يجب أن يناقش هو مدى واقعية التوقعات الوردية حيال تأثير المشروع الجديد على عائدات القناة من ناحية، ومدى رشادة الاستناد في إطلاق تلك الوعود إلى مشروع تتعلق عوائده - أولاً وأخيراً - بحركة التجارة الدولية.

قناة السويس هي المورد الرئيسي للتقدي الأجنبي في مصر، ويرتبط نشاطها بحركة التجارة الدولية، أي بعوامل خارجية تتعلق بالاقتصاد العالمي، وهو ما يتضح من انخفاض أعداد السفن التي مرّت بالقناة في السنوات القليلة الماضية على الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تركت أثرها بوضوح على نشاط القناة. قناة السويس والأزمة العالمية

بلغ عدد السفن التي مرّت في القناة العام 2008 إحدى ذرات منذ شقها في منتصف القرن التاسع عشر، فوصل إلى 21.415 سفينة، قبل أن يشهد انخفاضاً عنيقاً في العام اللاحق ليصل إلى 17.228 سفينة بتراجع نسبته إلى 19.6 في المئة. ومن بعدها شهد عدد السفن ارتفاعاً بواقع 4.4 في المئة في العام 2010، حين بلغ 17.993، لكنه عاد وانخفض على نحو متواصل إلى 14.721 (في العام المالي 2007/2008) إلى 4.721 أميركي

حتى العام 2013، فعدد السفن التي مرّت في القناة قياساً بالعام السابق عليه انخفض بما نسبته 3.6 في المئة (16596 سفينة). وتُمثل سفن الحاويات النسبة الأكبر من مجموع أعداد السفن التي تمرّ في القناة سنوياً، وهي شهدت انخفاضاً بنسبة 5 في المئة في العام 2013 قياساً بالعام السابق.

واللافت أن الحكومة نفسها لا تبدي تقاولاً بشأن نمو إيرادات القناة - قبل تنفيذ المشروع - على الرغم من خطتها الطموحة للنمو في هذا العام، ما يعني استمرار اعتقادها بتأثير تداعيات الأزمة على القناة. يتضح هذا بدوره من خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي الحالي 2014/2015، التي تضمنت توقعات طموحة حيال النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتوقع الخطة أن يصل النمو إلى 3.2 في المئة قياساً بنحو 2 في المئة كانت متوقعة في العام المالي الماضي. كما تتضمن توقعات متفائلة حيال نمو عدد من القطاعات الاقتصادية المتعددة، من قبيل السياحة، التي تطمح الخطة بنموها بنسبة 4 في المئة قياساً إلى انكماش بنسبة 4.2 في المئة في العام المالي الماضي. وقطاع الإستخراجات الذي ينتظر أن يحقق نمواً بنسبة 1.3 في المئة قياساً إلى انكماش بنسبة 0.6 في المئة قبل ذلك بعام.

وسع ذلك، فالتوقعات بشأن قناة السويس متواضعة للغاية. فوفقاً للخطة، لن يتجاوز النمو القطاعي فيها 1.2 في المئة نسبة إلى 0.8 في المئة في العام الماضي. بل إن القناة تتدّثل القطاعات الاقتصادية كلها من حيث الوزن النسبي للمساهمة المستهدفة في النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ لا تتخطى مساهمتها 0.7 في المئة.

أسعار البترول

«بينما تبدو أهمية قناة السويس في التوظيف محدودة، إلا أن الرسوم على العبور هي مصدر رئيسي للعملة الأجنبية، وعائداتها لها تأثير واضح على الموازنة العامة». هذا ما تقوله دراسة صادرة عن غرفة التجارة الأميركية ومنظمة العمل الدولية في العام 2010 حول تأثير الأزمة العالمية على التجارة والتوظيف والاستثمار في مصر. وتضيف الدراسة أن «قناة السويس أظهرت أداءً جيداً في السنوات التي سبقت الأزمة، لأن أسعار الوقود الرطفعة (كإحدى المظاهر التقليدية لرواج الاقتصاد العالمي) جعلت الرحلات الأطول حول أفريقيا أعلى تكلفة بالنسبة للسفن التي تشق طريقها بين أوروبا وآسيا، إلا أنه في مرحلة الأزمة، وكنتيجة لتراجع أداء التجارة الدولية، تراجع دخل القناة من 5.155 مليارات دولار أميركي (في العام المالي 2007/2008) إلى 4.721

بيسان كساب

كاتبة صحافية من مصر، متخصصة بالاقتصاد

حلم .. عيد سعيد

شلبية ابراهيم/مصر



الاقتصاد عارياً

خلاصة القول أن حفر القناة الجديدة ليس أمراً خلاقياً بحذ ذاته، لكنه لا يعدو أن يكون محاولة لدرّ المزيد من العائدات من مصدر ريعي أصلاً (لا يختلف كثيراً عن السياحة التي قد لا يثير الاهتمام بتنمية عائداتها خلافاً يُذكر، لكنها تبقى مع ذلك تدراً عائدات ريعية تعتمد على تراث مصر من الآثار وعلى السواحل الممتدة على البحرين المتوسط والأحمر علاوة على نهر النيل). ثمة مشترك آخر بين قناة السويس والسياحة كصنعتين للنقد الأجنبي، هو مدى العشوائية الواضحة في مواجهة متغيرات الاقتصاد العالمي. وهذا يتضح من البيانات سالفة الذكر بشأن أعداد السفن، وهي بيانات صادرة عن الهيئة العامة لقناة السويس. ويعتبر عن هذا صندوق النقد الدولي بما يعرف بـ Spillover (ترجمتها الحرفية «تأثير سكب السوائل»)، والمقصود به في الأساس هو «تداعيات الأزمة الاقتصادية خارج الحدود القومية للدولة التي تشهد بزوغ تلك الأزمة». ويشمل هذا التأثير قطاعات أساسية، يزيد الانغماس في تنميتها دون غيرها من «تعريض» الاقتصاد المصري لمتغيرات الاقتصاد العالمي، من قبيل قطاع الصادرات والاستثمار الأجنبي. وهذا الأخير شهدت تدفقاته تراجعاً بنسبة 50 في المئة كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية.

وزير التخطيط في الحكومة الحالية أشرف العربي، قال رداً على سؤال في اجتماعات الربيع المشتركة بين صندوق النقد والبنك الدولي في واشنطن في العام الماضي، إن مصر تواجه مخاطر تأثير الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو على صعيد الاستثمار الأجنبي والصادرات. وهو ما ذهب إليه أيضاً رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية في إدارة البحوث في الصندوق، توماس هيلينج، رداً على سؤال حينها: «الأوضاع في مصر على صعيد القطاع الخارجي صعبة على خلفية التباطؤ الاقتصادي الأوروبي». هو أمر أشبه بأن يقف الاقتصاد عارياً في مواجهة متغيرات عالمية لا سبيل له إلى التأثير فيها.

arabi@assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»: arabi.assafir.com

- كردستان وحرية التعبير في العراق - عمر الجفّال
- مصر: متى يصعب العلم رسولاً - بسمة فؤاد
- صنعاء: لا يلطف الحرب تسميتها «مواجهات» - محمد العيسى
- على فايسبوك: السفير العربي - Assafir Arabi
- على تويتر: السفير العربي - @Arabi Assafir

.. بألف كلمة

اصرار تلميذات غزة



(من صفحة هيا ماني على فايسبوك - فلسطين)



يُدّرّسن رغم الفجوة

وتجاهلها افتراضياً

رسالة مفتوحة إلى وزيرة السياحة

سيدتي الوزيرة

ما رأيكم في تنظيم الدورة الأولى لـ «جربة award»، على منوال «Tunisia Award»، وأن تكون الجائزة على شكل «قامة» بما أنها أصبحت رمزاً للجزيرة. فلنتمنى سيدتي أن جزيرة جربة هي المكان الوحيد الذي لم يشهد أحداثاً أمنية على إثر الثورة، وبقيت الوجهة الأولى للسياحة في تونس. واضح وعي أهالي هذه الجزيرة بقيمتها ووعيم بدورها في النهوض باقتصاد البلد. لكن هؤلاء الأشخاص سئموا اليوم تكرار لطلاب نفسها التي لم تتخاضل حكومتكم وجميع الأطراف التي وجهت لها هذه المطالب، في تجاهلها. سيدتي، مشكلة النفايات في جزيرة جربة ليست مشكلة يوميين أو ثلاثة أو أسابيع، بل مشكلة أشهر وأشهر، فنتاقم الوضع ليصبح كارثياً. جربة الجميلة سابقاً هي اليوم مكب للنفايات، بل قريباً على حافة «الكوليرا». سكانها يستنشقون الغازات السامة المتأتية من الفضلات، ومن دخان حرائق هذه الفضلات. مداخل المدارس والمعاهد مكذسة بالنفايات، بل البعض اختار إبقاء أطفاله في المنزل دون الذهاب إلى المدرسة، كي لا يتنشقوا الغازات السامة. سيدتي الوزيرة، الديدان والحشرات تأتي بالأفواج. فهل هذه هي الصورة التي ترغبون بإرسالها للسياح. البيست جربة أولى بإيجاد حل جذري وفوري لهذه الكارثة البيئية، من أن تحلّ انجلينا جولي ضيفتنا على مهرجان لا أعلم إلى حد هذه اللحظة جدواها؟

من مدونة «بنية تونس» (الأحد 28 أيلول /سبتمبر 2014)
http://atunisiangirl.blogspot.com

52 في المئة

أجلافٌ أحرافٌ أخلافٌ. لم يذخروا جنهداً على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم في اتخاذ ليبيا ملطشة للجميع ومحط انتقاد وإذراء وسخرية وتسفيه، ولم يقتصر ذلك على الأقارب قبل الأبعد بل انتقلت عدوى جلد الذات حتى لأهل الدار أنفسهم أو من تبقى منهم فنجد من يفسر الأوضاع الراهنة في البلاد على أنها نتاج للصراع القبلي أو الجهوي، وغيره يرجح الميول الانفصالية ونجد آخرين يشخصون المشكلة بأنها قصور ذاتي وتخلف وجهل يلحق سبيل كل من أدى به سوء طالعهم أن يكون مكان ميلاده أو نشأته على هذه الأرض من أرض الله الواسعة. البعض صار يستخسر فينا حتى اسم ليبيا. ويشيرون إلينا شزرزراً بأننا (شمال أفريقيا). آخرون يخترلون سلاحاً بحربياً بطول نحو ألف كيلومتر، وهو الأطول بين نظرائه، في تسميتنا بمجرد بوابية لأفريقيا. غيرهم لا يرى فينا غير خزان بشري للإرهاب ومرتع للتعطّف ومركز تدريب لعسكرو داعش وأخوانها. بينما لا يرى البعض فينا إلا خزان وفود يحتاج لسياسة عاجلة. فإين نحن من كل ذلك أجبتي؟

من مدونة «السياسي الليبي» (السبت 27 أيلول /سبتمبر 2014)
http://alsyasee.wordpress.com/

مدونات

الشكل «المشبه»

«بينما كنت أتجول بلا هدف بين قنوات التلفزيون، توقفت أمام أحد البرامج الحوارية التي تعتمد على استضافة طرفي نقيض في قضية ما. أغرائي بالتوقف أن أحد طرفي النقاش شابان من بينجان موضة الشعر الطويل المضر، والطرف الآخر سيدة محجبة. وذلك كي يكون كل طرف مضاداً للآخر في الاتجاه مساوياً له في القوة. كان شكل هذين الشابين هو موضوع الحلقة، حيث كانت السيدة المحجبة تلعب دور المجتمع المحافظ الذي يوتخ الشباب على همتهم الغربية وتخليهم عن تقاليد المجتمع! وصولاً لاتباعها بعدم الانتماء لمصر لأنها لا يتبعان شكلنا المتعارف عليه! وأشارت كمن لديه معلومات مؤكدة أن هناك من يعتمد الدفق هؤلاء الشباب لتخريب المجتمع وتغريبه، بينما راح الشاب يؤكد أنه لا يتبع أحداً، ولم تدفعه أي جهة، بل كل ما فعله هو أنه أعجبهت صورة فقلدها ولم يشعر بتعارض بين هذا الشكل وانتماؤه لبلده (...).»

من مدونة «قصاقيص ورق» المصرية (الاثنين 22 أيلول /سبتمبر 2014)
http://kasakiswarak.blogspot.com